مصلحتا المعارض والمبيعات الحكومية :(مهام الاستحداث والاجراءات الادارية التجارية) في العراق ١٩٥٩ - ١٩٦٣ .

م. م. رحمن مخيلف جحيو عبود الجوراني م. م. ماجد ثامر مجلي فرج الدلفي
المديرية العامة لتربية واسط

المقدمة:

تعد مصلحتا المعارض والمبيعات الحكومية من المؤسسات المهمة الملحقة بوزارة التجارة ، اذ لا تقل تلك المؤسسات اهمية عن الوزارة نفسها ، لا نها تختص في انجاز جانب معين من الاعمال المناطة بالوزارة على وفق مبدأ التخصص في المهام والواجبات الذي تبناه النظام الاداري في العهد الجمهوري الاول ، تحقيق افضل النتائج بوساطة أجهزة متمرسة في مجال اختصاصها ، مستقلة اداريا وماليا ولها شخصية معنوية ، لاسيما مصلحة المعارض المستحدثة بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ ، اذ اصبحت المعارض من اهم وسائل الدعاية والترويج وتوسيع الروابط الاقتصادية على المستوى الدولي ، ومصلحة المبيعات الحكومية العامة المستحدثة بموجب القانون (١٧٣) في نفس العام ، لتأخذ على عاتقها تصريف المنتجات العراقية الفائضة عن حاجة السوق بعقد الصفقات التجارية الدولية القائمة على المنفعة المتبادلة ،وجعل استيرادات البلاد في خدمة صادراتها ، فضلا عن ما تؤديه تلك المؤسسات من مهام الدعاية والتعريف لحكومة ١٤ تموز ونظامها السياسي ، اقامة افضل العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية ، وطمئنت ابناء الشعب العراقي حول الوضع الاقتصادي العام في البلاد ، تم تناول الموضوع بمقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة : ركز المبحث الاول على :توجهات حكومة ١٤ تموز ١٩٥٨التنظيمية التجارية التي سبقت استحداث تلك المؤسسات ، تطرق المبحث الثاني: مصلحة المعارض العامة اسباب تأسيسها وهيكلها التنظيمي والاعمال المناطة بها وبعض الفعاليات التي قامت بها على المستوين الداخلي والخارجي ، عالج المبحث الثالث : مصلحة المبيعات الحكومية العامة ودوافع تشكيلها وبنائها التنظيمي والمهام الادارية الواجب القيام بها وما حققته من انجازات اقتصادية للبلاد ، وهنا نود ان نبين ان

المؤسسات الملحقة بالوزارات بحاجة الى دراسات مستقلة لأنها ابنية متخصصة بجانب معين داخل البناء العام (الوزارة)

وهي جديرة بالدراسة، بالرغم من الصعوبات التي تواجه الباحث في مثل تلك الدراسات التي تتناول الجوانب الادارية .

Abstract :

The Institutims of exhibitions and general government sales are important institutions attached to the ministry of commerce, as these institutions are not less important than the ministry itself .They do not specialize in the conduct of a certain aspect of the work assigned to the ministry in accordance with the principle of specialization in the tasks and duties adopted by the administrative system in the first republic , the best results are mediated by rebel organizations in the field of its work , independent administratively and financially and have a moral personality ,especially the institytion of the exhibitions developed under law no . 21of 1959 after the opposition became a means of publicity and promotion and expansion of economic ties at the international level , General government sales under law No . 173 of the same year to take over the disposal of surplus Iraqi products from the need of the market to conclude international commercial transactions based on mutual benefit and to make imports of the country in the service of its exports , as well as the role of the institutions of publicity to the Government of July 14 and its political and the establishment of the best economic and political relations abroad , the research will be : Introduction and three research and conclusion , the directions of the government of July 14 1958 regulatory organization, the second topic :the public exhibitions interest the reasonns ,addressed the third topic : general government sales .

المبحث الاول : توجهات حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨التنظيمية التجارية :

شمل التغيير السياسي في العراق عام ١٩٥٨ الركائز الاساسية للسياسة الاقتصادية منذ الايام الاولى لثورة ١٤ تموز ،على الرغم من ان الجانب الاقتصادي لم يشغل فكر القائمين على الثورة الذين ادركوا ان التغيير السياسي كفيل بحل المشكلات الاقتصادية واحداث التحولات المطلوبة ،الامر الذي اكده البيان الاول للثورة الذي جاء خاليا من الاشارة الى النهج الذي يسير عليه العهد الجديد في ميدان الاقتصاد [١]،لان معظم القادة كانوا من ضباط الجيش الذين تخرجوا من كليات عسكرية وتدرجوا في الرتب ولم يولوا الفكر الاقتصادي اهتمام يذكر ، عندما انتقلت لهم السلطة فانهم اعتمدوا في امور الاقتصاد على ممثلي المعارضة المدنية في اول وزارة تم تشكيلها بموجب المرسوم الجمهوري رقم (٢) لسنة ١٩٥٨[٢] .

استهدفت وزارة الاقتصاد بعد الثورة سياسة تجارية تنبثق من مصلحة العراق واهداف الثورة الرامية الى التحرر من كل مظاهر النفوذ الاجنبي ،اقامة علاقات متكافئة مع جميع الدول الصديقة حسب المصالح المشتركة[٣] ،عدم السماح بالسيطرة على تجارته من بلد او معسكر واحد، توفير السلع في عموم البلاد ،تنشيط الصناعة ،تخفيض الاسعار، رفع المستوى المعاشي للسكان ،زيادة الدخل القومي والفردي الذي لم يكن يتجاوز (١٥) دينار سنويا قبل ١٩٥٨، الحاجة الى علاقات تجارية جديدة [٤]، لان الاستقلال السياسي لا يمكن ان يتحقق من دون وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية ، فذهب اول وفد عراقي الى دمشق [٥] بمناسبة افتتاح معرض دمشق وعقد الوفد عدة اجتماعات مع المسؤولين السوريين تناولت مشاريع التنمية الاقتصادية [٦].

تبنت وزارة الاقتصاد العراقية في العهد الجمهوري اسس جديدة لتجارة البلاد الخارجية تقوم على:(التعامل مع جميع الدول دون تمييز ، استيراد البضائع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية وتقليص استيراد المواد غير الضرورية والكمالية ، تشجيع تصدير المنتجات العراقية وضمان زيادة الطلب عليها من خلال تحسين نوعيتها وفتح اسواق الدول الخارجية لها على ان يتم توزيع المنافع المتحققة عن ذلك على اوسع فئات المنتجين لها ،بناء المؤسسات الخاصة بتنظيم التسويق لكل منتوج من المنتجات العراقية وتزويدها بالمنشئات لرفع مستوى المنتوج التجاري كالسايلوات والمخازن والمحالج والمكابس مع السعي لإدخال التصنيع على المنتجات في المجالات التي يمكن فيها ذلك ،اتخاذ الاجراءات لضمان توفير البضائع الضرورية للشعب بأسعار

الكلف الحقيقية ومحاربة الاحتكار ، ملاحظة توازن ميزان المدفوعات بالقدر الذي لا يؤدي الى شحة المواد في الاسواق او توفرها بكثرة ، مما يحول دون تشجيع الصناعة الوطنية مع ايجاد المؤسسات التي تتولى تطبيق هذه الاهداف ،وضع تجارة الاستيراد في خدمة تجارة تصدير المنتجات العراقية ، تنفيذ الاتفاقيات المعقودة وعقد اتفاقيات جديدة مع كافة الدول لتنظيم التبادل التجاري وفق المصالح التي تخدم الاقتصاد العراقي [٧] ، اذ كان العراق فعلا مقيدا في علاقاته التجارية الخارجية ومحدد النشاط فيمن يتعامل معه بيعا وشراء من قبل بريطانيا، فضلا عن سيطرتها على الشحن البحري والتامين وكل شرايين التجارة الخارجية [٨]، لحماية وتشجيع الانتاج الوطني والاعتماد على مبدا التعامل التجاري وفق المنافع المتبادلة مع دول مختلفة في انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية [٩] ، الامر الذي كان له صدى حسنا على المستوى الداخلي والخارجي لاسيما ان التجارة كانت تمثل عصب حياة الطبقة الوسطى في المدن [١٠]، لاعتماد حكومة عبد الكريم قاسم "**سياسة العراق اولا** " في تعاملاتها التجارية [١١] .

شكلت وزارة الاقتصاد لجنة الاستيراد استنادا الى المادة الخامسة من قانون تنظيم الحيادة الاقتصادية رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٣،وبيان رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ الصادر من وزير الاقتصاد ابراهيم كبه[١٢]، ضمت اللجنة خمسة اعضاء اصلين :(طالب جميل – مدير التجارة العام ، صالح كبة – مدير التحويل الخارجي ، رجب على الصفار– سكرتير غرفة تجارة بغداد، الحاج هاشم الحاج يونس – تاجر، ابراهيم الربيعي – عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ، وعضوين احتياط :(اديب الجادر – عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ، موسى مجيد علاوي – عضو اللجنة الادارية لغرفة تجارة بغداد)، تتولى اللجنة وضع النسب (الكوتا) لجميع المواد المستوردة من الخارج بعد النظر الى طلبات المستوردين لكل مادة وعرضها على الوزير قبل ٣١/ ١٢/ ١٩٥٨ لغرض المصادقة عليها [١٣]، حددت الوزارة منهاج للاستيراد تضمن منح اجازات الاستيراد للمؤسسات التجارية التابعة للقطاع الخاص بحصص سنوية لأنواع السلع واحتكار بعضها على القطاع العام [١٤]، تقسيم المواد المسموح باستيرادها الى قسمين : مواد محدودة التخصيصات واخرى غير محددة التخصصات بموجب قرار لجنة التمويل العليا التي يرأسها رئيس الوزراء المرقم(٦)لسنة ١٩٥٨[١٥]، ثم اصدرت اللجنة بيانا برقم (٧) في نفس السنة لتنظيم الحياة الاقتصادية وتحديد بعض اسعار المواد والسلع المستوردة من خارج البلاد [١٦] .

استحدث في ١٧ ايلول في سنة ١٩٥٨" مكتب العلاقات التجارية الخارجية" بموجب نظام وزارة الاقتصاد رقم(٩)، للقيام بالأعمال الخاصة بالتجارة الخارجية ،الذي تعهد اليه من قبل الوزارة والمؤسسات التابعة لها ، يتولى اموره مجلس ادارة يعين اعضاءه الوزير على ان يمول المكتب من المؤسسات الملحقة بالوزارة بمبالغ يحددها الوزير [١٧] ،بدا المكتب اولى خطواته بالمفاوضات على عقد صفقات المقايضة لتشجيع تصدير التمور العراقية[١٨]، اذ عقدت اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي مع جمهورية يوغسلافيا الشعبية الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨ [١٩] ، كان التوجه نحو توثيق العلاقات التجارية مع دول الاتحاد السوفيتي وزار عدد من الخبراء والفنيين السوفيت العراق [٢٠] ، لم تتسامح الادارة الحكومية في حصر تجارة البلاد في جهة معينة دون غيرها مثلما عملت ادارة العهد الملكي ،ارساء سياسة تجارية اساسها المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة مع كل دول العالم[٢١] .

يبدو ان وزارة الاقتصاد اتخذت اجراءات تشجيعية مبكرة لتنظيم التجارة الخارجية لما تؤديه من دور فعال في تنمية الدخل القومي والتنمية الاقتصادية بشكل عام كونها مصدر مهم لتمويل المشاريع التنموية بوساطة العمل على تطوير صادرات المنتجات العراقية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية التي تقوم على التعاون الاقتصادي والعلمي والفني ،لاسيما مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية مما ادى الى الغاء الطوق التجاري الرأسمالي الذي كان محتكر تجارة العراق قبل ١٩٥٨،ترتب على ذلك النهج الجديد تحول جزء كبير من صادرات العراق الى الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية [٢٢]، رسم سياسة استيراد موجهة والحد من استيراد السلع الكمالية والتوسع في استيراد السلع الانتاجية المهمة [٢٣]، منع ادخال المواد التي تنتج محليا او قليلة الفائدة باتباع التوجه الاقتصادي الحكومي الذي رغب في تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية الاستعمارية ،نجاح جميع مظاهر التطور الاقتصادي في البلاد ،اذ لأيمكن ان تبنى سياسة اقتصادية تحررية قائمة على التخطيط العلمي دون ان توازيها سياسة تجارية موجهة [٢٤]،فضلا عن ذلك اتباع سياسة الافضلية العربية في التجارة الخارجية ، اذ عقد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية تجارية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ لتشجيع التبادل التجاري والاعفاء الكمركي [٢٥].

من الواضح ان وزارة الاقتصاد اعتمدت في مجال التجارة سياسة الحزم والمنفعة المتبادلة في جميع الاتفاقيات التي عقدتها ،اذ اشترطت على كل بلد عقدت معه هكذا

اتفاقيات ان يستورد من العراق ما لا يقل عن نصف ما يصدره اليه من سلع ومنتجات [٢٦]،كانت خطة وزارة التجارة[٢٧] التي اكدها الوزير عبد اللطيف الشواف [٢٨] "**ان الهدف العام للسياسة الاقتصادية لحكومة العراق هو التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب وذلك باتباع مبدا التوجه الاقتصادي الحكومي** "[٢٩] ، في ظل تلك التوجهات والاهداف اعلنت الوزارة منهاج الاستيراد الجديد في بيان لجنة التموين العليا رقم (١)لسنة ١٩٥٩ المتضمن :(منع استيراد المواد المنتجة محليا والكمالية والترفيهية(العلك ، ورق اللعب ، الروائح العطرية ، الجكليت) ، تحديد استيراد ٨١ مادة بتخصيصات محدودة لا يسمح بتجاوزها[٣٠]تشجيع استيراد المنتجات والمواد والادوات والمكائن الضرورية للتصنيع او الاستهلاك المحلي [٣١] .

شكلت وزارة التجارة سنة ١٩٥٩ لجنة لدراسة سياسة الاستيراد بأجمعها ضمت رجال البنوك والتجارة والصناعة ممن عملوا في الاستيراد بدرجة مدير او اعضاء في لجان التجارة الخارجية منذ سنة ١٩٤٨،وضعت اللجنة التوصيات المناسبة لتطوير منهاج الاستيراد وهي:(تشجيع استيراد المواد الضرورية وتسهيل منح اجازتها والتوسع في انواع المواد غير محدودة التخصيصات ، تنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع جميع البلدان بكفاءة بوساطة انشاء مصلحة مقايضة حكومية ، خلق سياسة تعاون مالية حكومية مع نظيرتها التجارية متمثلة برفع التعريفة الكمركية بالنسبة لأغلب المواد الممنوعة والمحدودة لحماية وتشجيع الصناعة الوطنية مع ضمان مورد ثابت لخزينة الدولة ، تنظيم دائرة انجاز اجازات الاستيراد ، زيادة مخصصات المواد النادرة في الاسواق العراقية ، تقليل الهوة بين الاستيراد والتصدير [٣٢].

سارت السياسة التجارية في العام الاول على الثورة وفق نهج زيادة الانتاج الوطني عندما عمدت الى حماية بعض الصناعات التي بدأت تنتج في العراق او التي يمكن لإنتاجها ان يشبع حاجة السوق المحلية من خلال منع استيراد عدد من السلع الاجنبية كالزيوت النباتية والصابون والبيرة والخام الاسود والابيض والجوارب والاثاث المعدني[٣٣] ، بينما نجد منهاج ١٩٥٩-١٩٦٠ لجأ الى التساهل في قوائم المستوردات الممنوعة والمحدودة التخصيصات ،اذ اطلق استيراد بعض تلك المواد [٣٤] ، بسبب نضوب الخزين من بعض المواد الاستهلاكية في السنة الاولى من عمر الثورة وزيادة الطلب عليها ، ارتفاع اسعار بعض المواد دفع وزارة التجارة على زيادة تخصيصات تلك المواد للسنة الثانية للثورة بما يتماشى مع حاجة المستهلكين

ومحافظة السوق على اسعارها الاعتيادية [٣٥]، اذ تم تحديد الاستيراد بالمبالغ والكميات بالنسبة للسلع التي تبين انها تنتج محليا الا انها لا تسد الا جزء من حاجة السوق الداخلية مثل الاقمشة الحريرية والصوفية والاحذية والسكاير والاغذية والالبسة الجاهزة ومواد التنظيف [٣٦]

يبدو ان مبادى توجيه التجارة الخارجية بعد عام ١٩٥٨استوحت من حاجة البلاد ومصالحها فوضع منهاج الاستيراد على اسس تهدف الى توفير المواد الاستهلاكية الضرورية ،تشجيع جلب بضائع الانتاج وحماية الصناعة الوطنية ، ، فضلا عن اعادة صياغة معظم القوانين التي تنظم تجارة البلاد لاسيما الخارجية ، ضمن تطلعات النظام الاداري الجديد في اعادة ترتيب مهام وزارة التجارة من خلال استحداث مؤسسات تجارية تخصصية في العام ١٩٥٩ لأحداث تنمية اقتصادية شاملة.

المبحث الثاني : مصلحة المعارض العامة ١٩٥٩ – ١٩٦٣:

اتجهت رغبة حكومة ثورة ١٤ تموز في بداية عام ١٩٥٩ الى اقامة معرض دولي بدلا من معرض بغداد الزراعي الصناعي الذي كان مقررا اقامته من قبل الادارة المحلية لمدينة بغداد منذ عام ١٩٥٧، نتيجة لما لهذا المعرض من اهمية كبيرة في ابراز معالم تقدم الجمهورية العراقية في المجالات الزراعية والصناعية والفنية ،فضلا عن ما تتلقاه الحكومة من دعوات كثيرة بشأن المشاركة في المعارض الدولية ،لاسيما قبل عام ١٩٥٨ بعد ان اتسعت المعارض واصبحت من اهم وسائل الدعاية والتعريف على المستوى الدولي ،الامر الذي دفع غالبية الدول تتسابق على اقامة المعارض الداخلية والخارجية ،ان بقاء الامور في العراق مختصرة على تأليف لجان من بين الموظفين تناط بهم مهمة الاشتراك في المعارض الدولية ، لا ينسجم وما تهدف اليه سياسة حكومة الجمهورية العراقية ورغبتها في ايجاد مؤسسة ادارية دائمة تتولى اعداد ما يلزم من الوسائل الضرورية لإقامة المعارض المحلية والمساهمة في المعارض الدولية ، خاصة بعد ان توسعت الروابط الاقتصادية والتجارية بينها وبين عدد من دول العالم ، لاسيما اتفاقية التجارة والمدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية ، اذ اتفق الجانبان على اقامة المعارض التجارية بموجب قانون الاتفاقية التجارية رقم (١٥) في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩[٣٧]. يبدو ان استحداث مؤسسة للمعارض اصبح واقع حال لابديل عنه بالنسبة لوزارة الاقتصاد العراقية في العهد الجمهوري .

عرض وزير الاقتصاد ابراهيم كبه في ١٢ شباط ١٩٥٩على مجلس الوزراء لائحة

مشروع تأسيس "**مصلحة المعارض العامة**"، الذي حدد آلية عملها وتشكيلها الاداري والمهام المناطة بها بموجب القانون المرقم (٢١)، الذي منح المصلحة شخصية معنوية ولها ان تمتلك الاموال المنقولة والعقارات بوساطة العقد المباشر او عن طريق الاستملاك لغرض المنفعة العامة ،اسندت ادارتها الى مجلس ادارة مستقل في الشؤون المالية والادارية [٣٨] ، مكون من المدير العام رئيسا لمجلس الادارة وتسعة اعضاء ممثلي عن وزارات:(الدفاع ، الاقتصاد ، الاعمار، الزراعة)، فضلا عن ممثل عن :(الغرف التجارية ،امانة العاصمة ،الغرف الزراعية ، اتحاد الصناعات) ، يعينون بترشيح من وزير الاقتصاد وقرار يصدره مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات [٣٩]، يكتمل النصاب لاجتماع المجلس بحضور خمسة اعضاء عدا المدير العام ،يتخذ القرارات بأغلبية الاصوات واذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه المدير العام ، يختار المجلس في اول اجتماع له نائب للرئيس من بين اعضائه الحاضرين [٤٠] .

خول قانون تأسيس المصلحة مجلس الوزراء عدة سلطات ادارية على المصلحة منها :(انهاء عضوية اي من اعضاء المجلس قبل انتهاء مدته القانونية ، تعيين المدير العام ومدة بقائه ومخصصاته وراتبه ،مخصصات سنوية لأعضاء مجلس الادارة ،تعيين ثلاثة اعضاء احتياط من اصحاب الخبرة يحلون محل الاعضاء الغائبين بسبب مشروع ، اضافة عضو الى المجلس يمثل الادارة المحلية للواء الذي يتقرر اقامة المعرض فيه [٤١] .

تتولى المصلحة اقامة المعارض ذات الصفة الدولية او المحلية في العراق ، منح الاجازة اللازمة للجهات الوطنية والاجنبية في اقامة المعارض داخل البلاد [٤٢]، اتخاذ ما يلزم للاشتراك في المعارض الدولية او اقامة معرض باسم العراق في الخارج ، فضلا عن ذلك تقوم المصلحة بعدة اعمال :(تحديد مكان وزمان اقامة المعارض ، تهيئة الابنية والمنشئات والاثاث الضروري لإنجاح المعارض ، تحديد بدل اشتراك المؤسسات التجارية والزراعية والصناعية والثقافية في المعارض ، الاعلان والدعاية ،تنظيم امور الحفلات والمهرجانات واليانصيب والطوابع التذكارية والضيافات ، تحديد اجور اشغال الاراضي والابنية والمنشئات وبدل الخدمات ورسوم الدخول الى المعارض [٤٣].

يقدم مجلس ادارة المصلحة قبل يوم (٣١) اذار من كل سنة تخمينات الواردات والمصروفات للسنة المالية المبتدئة في الاول من نيسان بغية التصديق عليها من قبل الوزير مع منهج سنوي للمعارض المنوي القيام بها او الاشتراك فيها في السنة المالية المقبلة وتواريخها وتخمينات نفقات اقامتها

[٤٤] ،تتألف ورادات المصلحة من :(اجور اشغال الاراضي والابنية والمنشئات ، بدل الخدمات واشتراك المؤسسات ،مساهمة العارضين في نفقات الماء والكهرباء والهاتف ،رسوم دخول المعرض ،الربح الصافي ليانصيب المعرض وحفلاته ،منحة الحكومة [٤٥] التي تمثل ميزانية المصلحة المحددة بمبلغ(١٦٠) الف دينار منها(١٥٠)الف دينار منحة من وزارة المالية و١٠ الف دينار من الواردات اعلاه [٤٦] .

سمحت الحكومة لوزارة المالية تسليف المصلحة المبالغ اللازمة لسد نفقاتها على ان لا يتجاوز مجموع السلف (٥٠٠) الف دينار، تخصص جميع الارباح الصافية لتسديد السلف بعد ان يتجمع للمصلحة راس مال احتياطي يساوي (٢٠٠) الف دينار ،ثم تدفع المصلحة للحكومة ٢٠% من ارباحها السنوية شرط تسديد جميع السلف التي بذمتها [٤٧]، فضلا عن اعفائها من الرسوم وضريبة الاملاك [٤٨] ،واجراء اليانصيب بمختلف انواعه على ان لا تخضع جوائزه للضرائب والرسوم عدا ٥% من قيمة الجائزة تسلم لخزينة الدولة قبل دفعها الى للرابح [٤٩].

يتبين من القانون اعلاه ان وظيفة المصلحة تنحصر بثلاث مهام :(التحضير لاقامة معرض دولي في بغداد، تنظيم مشاركة الجمهورية العراقية في المعارض العالمية ، اقامة المعارض المحلية او المساهمة فيها)[٥٠] .

طرحت مصلحة المعارض العامة التي يديرها **ممتاز** العمري [٥١]موضوع المعرض الدولي للدراسة والتشاور مع بعض الدوائر ذات العلاقة، وتم استقدام الخبير البولندي بشؤون المعارض "البروفسور هيرنيفسكي " ، فقام بجولات في عدة مناطق من بغداد واعد تقريراً مفصلا اكد فيه على اهمية اقامة المعرض بأسرع وقت ممكن ، فاستحصلت موافقة مجلس الوزراء على ذلك بجلسته المنعقدة في ٣كانون الثاني ١٩٦٠، وتم تحديد مكان اقامته في ساحة المنصور بشكل مؤقت عام ١٩٦٢ [٥٢] ،في نفس الوقت اتخذت المصلحة خطوات عملية لا نشاء معرض دولي دائم ،فالف مجلس مؤقت برئاسة وزير التجارة وعضوية احد عشر عضوا عن مديريات وجهات حكومية مختلفة ، كلفت لجنة من ذوات الاختصاص لتقدير كلفة أنشاء المعرض ودراسة موقع اقامته [٥٣] ، باشر بالعمل في جزيرة ام الخنازير لأقامة معرض بغداد الدائم عام ١٩٦٤[٥٤] .

دأبت مصلحة المعارض العامة على اقامة المعارض الداخلية على مدى العهد الجمهوري الاول والمتمثلة بمعرض ١٤ تموز الدولي السنوي بمشاركة معظم الوزارات والمؤسسات التابعة لها بعد تنظيم الاجنحة لها بشكل جديد يتناسب مع انجازات تلك

الدوائر لكل عام وعرضها خلال مدة عقد المعرض الدورية، فضلا عن ان المصلحة اعطت القطاع الصناعي الوطني دور مميز ، اذ فسحت المجال لعدد كبير من المواطنين والشركات الوطنية بالمشاركة لعرض الجديد والمحسن من منتوجاتهم واعمالهم الفنية الاخرى ، بعد ان هيأت لهم المساحات المناسبة وقدمت التسهيلات الادارية والفنية لكل الراغبين بالمشاركة في المعارض ،على سبيل المثال وصل عدد الشركات الاهلية المساهمة في الدورة الثالثة للمعرض (٥٦) شركة ،كان يتم افتتاح دورات المعرض السنوية من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم وبحضور جميع اعضاء الهيئات الدبلوماسية والشخصيات المهمة في البلاد [٥٥] ، وفي حفل افتتاح معرض ١٤ تموز في المنصور يوم ١٦ تموز ١٩٦٠قال عبد الكريم " **ان العراق قد اسس مصلحة المعارض منذ مدة قريبة ولكنه مصمم كل التصميم على خلق روح قوية بناءة في هذا المضمار وسوف يشترك العراق في معارض دولية كثيرة في العام القادم** " ، وطلب من وزير التجارة بقيام مصلحة المعارض بتهيئة متطلبات اشتراك العراق في معرض قبرص في ٢٣ ايلول من نفس العام المقام بمناسبة استقلالها اذا اشتركت فيه الدول العربية [٥٦]، كانت لتصريحات رئيس الوزراء العراقي عند افتتاحه المعارض الدولية في بغداد بمناسبة أعياد تموز أثر على اقتصادي الدول المشاركة التي ستكون لها الافضلية في التعاملات التجارية [٥٧] لاسيما سوريا حيث كانت فرصة للحرفيين والصناعة بعد فتح الاسواق العراقية امام الانتاج السوري من خلال تخصيص (١٠٠)الف دينار عراقي لشراء المنتوجات السورية [٥٨]، والجدير بالذكر ان فعاليات معرض ١٤ تموز الدولي اصبحت بعد الثامن من شباط ١٩٦٣ تقام باسم معرض بغداد الدولي السنوي [٥٩] .

ساهمت مصلحة المعارض العامة في تحقيق الامتزاج بين الفن والصناعة لرفع شأن التصاميم وتحسين الانتاج اليدوي والاهتمام بالناحية الشكلية لكافة انواع الصناعات بوساطة اقامة مركز التصاميم في بغداد لعرض احسن النماذج المبتكرة لمختلف المنتجات :(الصياغة ،السراجيات ،الاحذية ، الملابس والازياء ، الفخاريات ، البسط والسجاد، الاثاث البيتي ،الحياكات المتنوعة كالخوص والقش وغيرها من المنتجات والمصنوعات) ،قامت المصلحة بشراء نماذج جديدة مختارة للمصنوعات اليدوية من اماكن صنعها في مختلف انحاء العراق، تشجيعا للصناعات اليدوية وانعاشها وتوفيرها في الاسواق لاسيما للسياح والزوار الاجانب ورفع مستوى التصاميم الصناعية بصورة عامة وتشجيع المنتجين على الاهتمام بالناحية الفنية للمنتوجات المحلية ، فضلا

عن تقوية العلاقة بين مصلحة المعارض العامة من ناحية وبين الشركات المنتجة والعاملة من ناحية اخرى ، لأهمية تلك العلاقة في انجاح المعارض العراقية في الداخل والخارج [٦٠] .

شاركت مصلحة المعارض العراقية عام ١٩٥٩في عدة معارض خارج العراق : معرض بوزنان (بولندا الشعبية)، معرض لا يبزغ الخريفي (المانيا الغربية)،معرض برنو (جيكوسلوفاكيا)،معرض زغرب (يوغوسلافيا) ،معرض تونس التجاري ، معرض لندن ،معرض دلهي الجديد (الهند)الزراعي ،معرض لا يبزغ الربيعي) ، وفي ٢٥ شباط ١٩٦٠ اقامة المصلحة معرض عراقي خاص في برلين الشرقية وهو الاول من نوعه خارج البلاد بهدف تعريف الراي العام الالماني على العراق ،وقسم المعرض الى عدة اجنحة للحضارات القديمة والاسلامية وما قبل الثورة ثم منجزات الثورة، وقد حقق المعرض نجاحا كبيرا حيث زار المعرض (١٥١٩١) زائرا وكان عدد الزائرين قياسي لم تسجله كل المعارض السابقة التي اقيمت في جمهورية المانيا الديمقراطية [٦١] ، واشتراك العراق عام ١٩٦٠ في معارض اقيمت في المغرب وتونس وليبيا والنمسا، [٦٢] ، في العام الرابع على الثورة اشتركت المصلحة في معرض دمشق الدولي الثامن في ٥ اب ١٩٦١ [٦٣] ،فضلا عن معرض بارى (ايطاليا) ومعرض لا يبزغ الربيعي الدولي الخاص بالصناعات العراقية الثقيلة ومعرض طرابلس الغرب الدولي ، كانت المعروضات العراقية تتناول مختلف المنتجات العراقية كالتمور والحبوب الى جانب الصناعات اليدوية الشعبية ،وتوزيع النشرات الخاصة بإنجازات ثورة ١٤ تموز١٩٥٨السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخطب عبد الكريم قاسم ،[٦٤] ، فضلا عن فعاليات اخرى يقوم بها الجناح العراقي المشارك في المعارض متمثلة بعقد المشرفين والمسؤولين اجتماعات مع الصحفيين، اجراء المقابلات الاذاعية باللغتين العربية والإنكليزية ،عقد المؤتمرات لبحث الخطوط العامة لتطوير العلاقات التجارية مع البلدان، مدى تطبيق الاتفاقيات المعقودة بينها ،البحث في شؤون النفط [٦٥]. ويبدو انها وسيلة للتواصل الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان ذات التوجهات السياسية المشتركة .

لا تخلو اقامت المعارض من ابعاد سياسية لاسيما الدولة التي اقيم على ارضها المعرض او الدول التي قدمت لها دعوة حضور، اذ تكون المشاركة على مستوى مسؤولين كبار لافتتاح تلك المعارض، على سبيل المثال فقد زار العراق انستاس ميكويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي لحضور افتتاح المعرض الصناعي السوفيتي في

بغداد يوم ١٠ نيسان ١٩٦٠مبيناً في كلمته بالمناسبة " لقد تضاعف حجم الانتاج الصناعي في ظل حكم السوفيت اكثر من اربعين مرة واستشهد بصناعة الاقمار الصناعية والصواريخ العابرة للقارات والمحطات الذرية لتوليد الكهرباء والطائرات كما اشار الى تطور التجارة بتوسيع التعاون مع البلدان الاخرى في الميادين الاقتصادية والفنية والعلمية " [٦٦] ، فضلا عن كلمة عبد الكريم قاسم في مناسبة افتتاح المعرض الصيفي لجمهورية المانيا الديمقراطية في ٦تشرين الثاني ١٩٦٠" يسرني ان ارى الممثلين من اصدقاءنا في جمهورية المانيا الديمقراطية يحضرون هذا اليوم لافتتاح المعرض ويحملون معهم **تحيات** الشعب الالماني الصديق وتحيات كروتول رئيس الوزراء واني احملهم تحياتي وتحيات الشعب العراقي المظفر، وبهذه المناسبة اني اعلق على تقسيم الشعب الالماني الى قسمين في المانيا الغربية والمانيا الشرقية ان هذا التقسيم سوف يزول بتصميم ارادة الشعب الالماني وعما قريب "[٦٧] ، في حزيران ١٩٦٢اجرى وفد من المانيا الديمقراطية مباحثات مع المسؤولين العراقيين بشان المشاركة بالمعارض التجارية التي تساعد على تطور العلاقات التجارية وتوسعها بين البلدين ،فاشترك العراق في معرض لايبزغ التجاري الدولي ، التحضير للاشتراك في معرض لايبزغ الربيعي لعام ١٩٦٣،والجدير بالذكر ان جمهورية المانيا الديمقراطية سبق وان اقامت معرض صناعي في بغداد في خريف عام ١٩٦٠،وابدت رغبة بالمشاركة في معرض بغداد الدولي لسنة ١٩٦٤ [٦٨] .

من الواضح ان اقامة المعارض المحلية والدولية كان لها عدة فوائد منها (تنشيط حركة السوق المحلية بمختلف المجالات ،توفير فرص عمل وتدريب العراقيين ،وتزويدهم بالخبرات والمهارات الفنية لاسيما العمال ، تنشيط حركة السياحة ، ادخال عملات اجنبية صعبة للبلاد، اطلاع ابناء الشعب على اخر ما توصل اليه العالم المتقدم، اتاحة الفرصة للمستوردين العراقيين للتعرف على مختلف انواع الانتاج في جميع ارجاء العالم ، تحفيز المنتجين على تحسين الانتاج ، اطلاع التجار والزوار الاجانب على البضائع والمنتجات العراقية لتنشيط حركة التصدير من البلاد ، فضلا عن اعادة التقليد القديم لمدينة بغداد كمركز للتبادل الثقافي والتجاري وتعزيز سياسة السلام والحياد التي تفسح المجال امام جميع الدول التنافس في مجالات العلم والاعمار والانتاج ، ان تلك الامور وغيرها تحقق النفع المباشر او غير المباشر للبلاد [٦٩] . يبدو انها كانت سياسة تنظيمية موفقة نوعا ما اختطتها وزارة التجارة بوساطة استحداث مصلحة المعارض العامة محققة الكثير من المكاسب على

مختلف الصعد بالتكاتف مع مؤسسات اخرى تعمل ضمن توجهات الوزارة التجارية.

المبحث الثالث : مصلحة المبيعات الحكومية العامة ١٩٥٩ – ١٩٦٣ :

تنبهت وزارة التجارة على اهمية تنظيم المبيعات الخارجية الحكومية ،إذ طرحت في ٢٩ نيسان ١٩٥٩ التعديل الاول لقانونها المرقم (٦٩) لسنة ١٩٣٥ المتضمن تامين جميع المشتريات الخارجية لمختلف الوزارات والدوائر الرسمية بوساطة لجنة المبيعات الحكومية المركزية التابعة لوزارة المالية بما في ذلك مشتريات وزارة الدفاع عدا المعدات الحربية وتوسط بعض الهيئات الاجنبية في الخارج فيما يتعلق بمشتريات المواد واللوازم الفنية ،بما ان الضرورة تتطلب بان تتولى وزارة الدفاع اجراء المناقصات التي تعود اليها لضمان سريتها والحصول على ما تحتاجه في اسرع وقت ممكن ، لذا عدل القانون بشكل يؤمن قيام وزارة الدفاع بكل المناقصات الخارجية والبت بنتائجها لحد (٥٠) الف دينار وما زاد على ذلك فيصادقه مجلس الوزراء بموجب قانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٥٩[٧٠] ،ثم خولت وزارة الدفاع الشراء بالمناقصة او بصورة مباشرة وفق معطيات المصلحة العامة في ضوء التعديل الثاني لقانون المبيعات الخارجية الحكومية المرقم(١٢٧) في نفس السنة [٧١] . كانت تلك التعديلات جزء من رؤيا النظام الحكومي الجديد لتنظيم مؤسسات الدولة وفق التخصص في الاعمال والواجبات الذي سبق قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩بوقت قليل ، كأجراء تنظيمي اداري للاهتمام بالمبيعات الخارجية الحكومية [٧٢] ، نتيجة تحرر العراق من قيود التجارة الخارجية اصبحت له امكانية التبادل التجاري ، عقد الاتفاقيات التجارية مع مختلف الدول ، بعد ان اصبح الدينار العراقي له قيمة دفع دولية وبإمكان توسيع افاق التجارة من دون ان يخسر من احتياطاته النقدية لخروجه من المنطقة الاسترلينية [٧٣] .

كانت العقبة الرئيسة التي تواجه التطور الاقتصادي للبلاد تظهر من خلال كفاءة الجهاز الاداري وليس الموارد النقدية او الخبرة الفنية او شحة المواد اللازمة للتنمية الاقتصادية [٧٤] ، لاسيما التجارب المتعلقة بتصريف المنتجات العراقية منها صفقة مقايضة القطن بالسكر مع الاتحاد السوفيتي التي اثبتت تلاعب التجار بالموصفات المتفق عليها لاستيراد السكر، احتكار بيت من بيوتات اليهود لتلك المادة احدث شحة وارتفاع اسعارها في السوق ، من ثم تأكيد الحكومة على اهمية وجود مؤسسة للتدخل الحكومي في القطاع التجاري، على الرغم من المقاومة الشديدة التي ابدتها الاوساط الاحتكارية العراقية [٧٥]، لتأخذ على عاتقها امر المساعدة على تصريف المنتجات

العراقية بوساطة العقود التجارية الدولية وتضع حاجة البلاد الكبيرة الى الاستيراد مرتبطة بتجارة التصدير باتباع اسلوب المقايضة والمبادلة الكلية او النسبية ، تهيئة جهاز متمرن على اسلوب التعامل التجاري الخارجي ليقوم :(تنفيذ الاتفاقيات التجارية عن طريق لا يؤدي الى الضغط على التجار واجبارهم على الاستيراد او التصدير من دول معينة ،تصريف بعض المنتجات العراقية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي التي تحتاج في تصريفها الى مساعدة الحكومة وتدخلها بغية ايجاد الاسواق لتصريفها ويسبب عدم تصديرها الى كسادها كالإسمنت والسكر ،والقيام بشراء ما تحتاج اليه الدوائر الحكومية ،فضلا عن تصريف البضائع العراقية الصناعية الفائضة عن حاجة السوق التي قامت الحكومة بإنتاجها ضمن برنامج التصنيع العام كالأسمدة والورق وغير ذلك ،مراقبة الاسواق بصورة دقيقة والعمل على حماية المستهلك مما يحدث من النقص في تسويق المواد الضرورية والكمالية ، مساعدة المؤسسات التجارية الاهلية في مجال التصدير والاستيراد لا ان تكون مزاحمة لها، الا بما يتعلق الامر بمراقبة ارتفاع الاسعار وتوفير البضائع التي تشح في الاسواق حماية للمستهلك او تصريف الفائض من الانتاج حماية للمنتج ، استيراد وبيع السلع الضرورية لتسهيل الحصول عليها من قبل المستهلكين والحد من التلاعب بالأسعار او الاحتكار).

استهدفت المؤسسة النفع العام وليس الربح الا بصورة عرضية ، خضعت ممارسة اعمالها الى القوانين والقواعد المتعلقة بالتجارة اسوة بالمؤسسات التجارية الاهلية[٧٦] . ويمكن القول ان التطورات الاقتصادية لاسيما خروج العراق من المنطقة الاسترلينية والرغبة في تحرير ثروته النفطية وتجاوز العزلة الاقتصادية التي قد يتعرض لها البلد بسبب ذلك ، كانت وراء استحداث مثل تلك المؤسسات ،فضلا عن طمئنت الشعب العراقي بالتأكيد على متانة الاقتصاد العراقي وان النفط ليس المصدر الوحيد للدخل القومي ويمكن تنشيط المصادر الاقتصادية الاخرى كالتجارة والزراعة والصناعة .

بناء على ما عرضه وزير التجارة عبد اللطيف الشواف ،وافق عليه مجلس الوزراء في ٧ كانون الثاني ١٩٥٩، صدر قانون تأسيس" **مصلحة المبيعات الحكومية** " المرقم(١٧٣)، الذي حدد اهدافها ومهامها الادارية ،اذ منحها شخصية معنوية مستقلة في شؤونها الادارية والمالية وراس مالها حكومي ١٠٠% ،مقداره الاسمي (٢٥٠) الف دينار، مركز المصلحة يكون في بغداد ولها ان تفتح فروعا في داخل العراق وخارجه[٧٧] .

خولت مصلحة المبيعات الحكومية القيام بأعمال :(المساهمة في تأسيس الشركات التجارية والصناعية بموافقة مجلس الوزراء، الاقتراض بصورة مباشرة من الجهات الرسمية وشبه الرسمية او المؤسسات الاهلية الاخرى او المصارف العراقية على اختلاف انواعها فضلا عن الاجنبية ، عقد العقود التي تراها مناسبة لتحقق اغراضها ، الحصول على الوكالات التجارية داخل البلاد وخارجها حسب حاجاتها ، توظيف قسم او جميع رأس مالها الاحتياطي في شراء الاسهم والسندات والاملاك بموافقة وزير التجارة، المتاجرة بالأموال وتبدلها بما يحقق المصلحة العامة ، تعين لها وكلاء وممثلين تجاريين داخل البلاد وخارجها [٧٨] .

يتولى ادارة المصلحة مجلس ادارة مستقل بشؤونه المالية والادارية ، يتألف من مدير عام المصلحة **حسين عبد العال** [٧٩] رئيسا واربعة اعضاء على ان يكون احدهم ممثلا لوزارة المالية يعينهم مجلس الوزراء من اصحاب الخبرة بالأمور التجارية ومن الموظفين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ومنح كل منهم مخصصات سنوية مقدارها (٣٠٠) دينار ،ويحق لمجلس الوزراء تنحيتهم خلال تلك المدة ، يعقد مجلس الادارة جلساته في مركز ادارة المصلحة (بغداد) مرة في الشهر على الاقل ، يحصل النصاب بحضور الرئيس وعضوين ، تتخذ القرارات بالأكثرية واذا تساوت الآراء فترجح الجهة التي صوت معها المدير العام ، سمح القانون لمجلس الادارة ان يعين احد اعضاءه عضوا منتدبا للقيام باي عمل ، بعد ان تحدد صلاحياته واختصاصاته ومكافاته في قرار التعيين ، ينحى عضو مجلس الادارة في حالات :(اذا حكم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف ،استقال خطيا او انتهت المدة المحددة في امر التعيين ولم يجدد تعيينه ، الاقالة او الغياب لأربع جلسات متتالية بدون عذر مشروع ، فقدان شرطا من شروط الاهلية القانونية [٨٠] .

يستحصل مجلس ادارة شؤون مصلحة المبيعات الحكومية موافقة وزير التجارة لتنفيذ مقرراته في عدة مواضع :(الامور الخاصة بالتبادل التجاري الخارجي مع الحكومات والمؤسسات الاجنبية بموجب الاتفاقيات التجارية وغيرها ،الصفقات والعقود التي تزيد قيمتها على (٥٠) الف دينار ،تعيين موظفين المصلحة ،المصادقة على الميزانية السنوية وحسابها النهائي [٨١] ، علما ان السنة المالية للمصلحة تبدا في الاول من نيسان وتنتهي في نهاية اذار من السنة الي تليها ،يكلف وزير التجارة مدققون قانونيون لتدقيق حسابات المصلحة خلال ستة اشهر من انتهاء السنة المالية ونشر خلاصة تقرير التدقيق القانوني عن حسابات المصلحة في الجريدة الرسمية [٨٢] ، تضاف الارباح

الناتجة عن اعمال المصلحة الى رأسمالها ولا يسمح بتحويل جزء من هذه الارباح الى الخزينة العامة حتى يصبح رأسمالها مليوني دينار [٨٣] .

اصبحت مصلحة المبيعات الحكومية الجهة الاولى في القطاع التجاري العام في العراق لاسيما الاستيراد والتصدير وكل ما يتعلق بالأنشطة التجارية ، خول قانون تأسيس المصلحة مديرها العام سلطة حاكم جزاء من الدرجة الاولى لضمان معاقبة المخالفين والمتلاعبين بأرزاق المواطنين [٨٤]، بذلك حلت المصلحة محل وزارة المالية في استيراد احتياجات المؤسسات الحكومية ، وتنفيذ الاتفاقيات التجارية التي يلتزم بها العراق ، كما شجعت تصدير المنتجات العراقية ،استيراد السلع الضرورية عند ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية لتسهيل الحصول عليها من قبل فئات الشعب المختلفة [٨٥] ، لتحقيق مبدا التعامل الاقتصادي على اساس المنافع المتبادلة الذي كان تنفيذه لايزال محدود ولا يتحقق بالكامل الا بوساطة زيادة راس مال المصلحة لتعزيز تعاملاتها التجارية ورفع كفاءة جهازها الاداري المتخصص بالاستيراد والتصدير المباشر [٨٦] .

كلفت وزارة التجارة مصلحة المبيعات الحكومية حصرا بتصدير ما يزيد من السمنت العراقي عن حاجة الاستهلاك الداخلي ، وفق قانون تنظيم تجارة الاسمنت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠، من خلال تهيئة الخدمات الحكومية الداعمة لحركة التصدير ومزاحمة الاسمنت العراقي لمثيله في البلدان الاخرى ،اذ تأخذ المصلحة على عاتقها شراء الاسمنت الجاهز للتصدير من المنتجين المحليين بسعر الكلفة وتتولى بنفسها تصديره الى الاسواق العالمية بالأسعار السائدة فيها [٨٧] .

ساهمت مصلحة المبيعات الحكومية خلال العام الاول من تأسيسها في توفير بعض السلع والمواد الضرورية للاستهلاك المحلي منها استيراد وبيع :(الزيوت النباتية ، اليشماغ الانكليزي ،الحناء الايرانية)،فضلا عن استيراد كثير من المواد التي تطلبها الدوائر الحكومية بشكل مباشر ، تصدير الشعير والاسمنت [٨٨] ، استيراد كميات كبيرة من الحبوب كالحنطة والرز ، تحديد تصدير الشعير وسائر الحبوب بسبب رداءة المواسم الزراعية التي تلت عام ١٩٥٩[٨٩] .

حققت المصلحة عدة منجزات واعمال في القطاع الحكومي اذ قامت بتوفير وتسهيل امر الحصول على عروض الشركات والمؤسسات التجارية العالمية لمختلف المواد المطلوبة من قبل الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وحسب المواصفات الموضوعة لها ، الامر الذي كان له دور في وقوف تلك الدوائر على الاسعار الحقيقية للمواد المطلوب استيرادها ، تبني المصلحة كافة

إجراءات الاستيراد نيابة عن تلك الدوائر لقاء عمولة بسيطة ، واشتراكها في المناقصات التي تعلنها الدوائر الحكومية وحصولها على اكثر المناقصات التي تم الاشتراك فيها ، من ثم حصرت تلك الدوائر استيراداتها بتلك المصلحة بعد ان وجدت ان ذلك يوفر عليها الكثير من الاموال والجهود ، وفرت المصلحة متطلبات القطاع المحلي من خلال عمليات الاستيراد والبيع للسلع الاستهلاكية وتسهيل الحصول عليها من قبل المستهلكين والحفاظ على استقرار سوق تلك السلع والحد من التلاعب بأسعارها واحتكارها مثل :(ا لزيوت النباتية ،اليشماغ الانكليزي ، نفايات القطن للأغراض الصناعية، معجون الطماطم ، الحنا، النشأ ،شباك النايلون ،ورق السكاير)، وحققت في قطاع التصدير منجزات منها تصدير التبوغ العراقية و الاسمنت والشعير وايجاد الاسواق المناسبة لها [٩٠] .

خطت وزارة التجارة ١١تموز ١٩٦٢ خطوات جديدة للحد من ارتفاع الاسعار في الاسواق بوساطة توزيع موظفي مصلحة المبيعات الحكومية العامة في ارجاء البلاد لشراء السلع وتعريف المستهلكين بالأسعار [٩١] ،ومن ثم توسعت اعمال المصلحة نتيجة حصرها استيراد اغلب المواد لنفسها على حساب التجار، الامر الذي اثار الغرف التجارية في عموم البلاد التي دعت الى اجتماع ممثلوها في مقرها الرئيسي ببغداد بتاريخ ١١ اب ١٩٦٢البحث موضوع منافسة المصلحة غير المتكافئة للأسرة التجارية العراقية واحتكار استيراد العديد من السلع والبضائع الذي يؤثر على الحركة التجارية ويخلق حالة من القلق لدى التجار، لوقف نشاط المصلحة المتزايد في مجال الاستيراد والتصدير ، رفعت مذكرة احتجاج الى كل من رئيس الحكومة عبد الكريم قاسم[٩٢] ووزير التجارة ناظم الزهاوي [٩٣]. يبدو ان رئاسة الوزراء ووزارة التجارة لم تول اهمية للموضوع فاستمرت المصلحة في نشاطاتها التجارية ، لان كانت هنالك اوساط وجهات داخلية وخارجية مستفيدة من حالة التسيب والاحتكار التجاري .

بدأت المصلحة في بداية عام ١٩٦٣ العمل بنظام الوكلاء في بغداد وعمم بعدها على كافة ارجاء البلاد بهدف بيع المواد التي تستوردها المصلحة حصرا واهمها السكر والجوت [٩٤] ، نتيجة ازدياد التعاون التجاري بين العراق من جهة وسوريا والصين الشعبية من جهة اخرى بموجب الاتفاقات التجارية المعقودة بين الطرفين اخذت المصلحة بتوسيع جهازها الاداري والفني وزيادة عدد موظفيها لتقديم الخدمات اللازمة للتبادل التجاري وتهيئة المستلزمات الضرورية كترتيب رصيف سايلو البصرة نتيجة زيادة صادرات العراق ، لاسيما عقد صفقة التمور

البالغة (٢٣) الف طن مع الصين لموسم ١ ايلول ١٩٦٣، فضلا عن تنمية استيرادات العراق من الصين [٩٥] ، تأمل المصلحة ان تدخل الدول الافريقية كمستوردة جديدة للمواد والمنتجات الصناعية والتجارية العراقية [٩٦] .

ومن الواضح ان وزارة التجارة بوساطة مصلحة المبيعات الحكومية اعتمدت سياسة تعريف الاقتصاد الوطني ولم تلجأ الى التأميم لان رؤية عبد الكريم قاسم عدت ذلك نوع من المصادرة وممارسة الارهاب ضد راس المال مما حال دون هروب واسع له وساعد على استقرار السوق وعدم ظهور ازمات اقتصادية قوية [٩٧] ومن ثم انشاء قطاع عام قائم على مؤسسات حكومية أ و تعاونية منها (مصلحتا المعارض والمبيعات الحكومية)التي تم انشاء نواتهما من الارباح الناتجة عن صفقة مقايضة القطن بالسكر مع الاتحاد السوفيتي ، تحكمت هاتان المؤسستان في التجارة الخارجية والداخلية خلال الحكم القاسمي للعراق [٩٨]، ويمكن القول ان كلتا المصلحتان كانتا نتاج الاصلاح الاداري الاقتصادي لثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ التي اولت التنظيم الاقتصادي اهمية لا تقل عن الجانب السياسي .

الخاتمة :

نجح النظام الاداري في العراق بعد الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ في بناء مؤسسات متخصصة بالأمور التجارية كجزء من عملية التنظيم الاداري العام لمؤسسات الجمهورية العراقية لعام ١٩٥٩ ، وفق رؤية قادة الثورة في التنظيم الاداري الحديث المتمثل في توزيع المهام والواجبات على عدة مؤسسات لرفع العبء عن وزارة التجارة والارتقاء بأعمالها في المجالات الداخلية والخارجية .

لعبت مصلحتا المعارض والمبيعات الحكومية دور فعال في تحسين علاقات العراق الخارجية على المستوين السياسي والاقتصادي ، اذ كانت الاهداف السياسية حاضرة في استحداث تلك المؤسسات التجارية للتهيؤ لمرحلة التحرر الاقتصادي المكمل للتحرر السياسي ونجحت في ايجاد علاقات جديدة مع دول كان العراق محضور عليه الاتصال والتعامل معها في كافة المجالات ، العراق اليوم بأمس الحاجة للارتقاء بأعمال تلك المؤسسات المهمة لتقليل الاعتماد على الموارد النفطية في بناء الاقتصاد .

استطاعت مصلحة المعارض العامة رسم صورة مشرقة للنظام الجمهوري الجديد في البلاد من خلال فعالياتها ونشاطها في توزيع الكراسات المتضمنة انجازات ثورة ١٤ تموز

في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الظروف الملائمة لإقامة المعارض الداخلية والخارجية التي اعطت انطباع حسن لمستقبل العراق السياسي والاقتصادي .

اصبحت مصلحة المبيعات الحكومية العامة الجهة الاولى المسؤولة امام لجنة التموين العليا في وزارة التجارة العراقية للقيام بالنيابة عن الدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بإجراءات الاستيراد للمواد المطلوب استيرادها من قبل تلك الجهات ، لاسيما بعد ان نالت ثقة عالية في انجاز مهامها التجارية باستيراد المواد حسب المواصفات الموضوعة لها وبأسعار مناسبة مما وفر على الدوائر والمؤسسات الجهد والمال ، فضلا عن نجاحها في تصدير بعض المنتوجات العراقية الفائضة عن حاجة السوق المحلية ، كان ذلك نجاح نسبي حققه النظام التجاري الاداري في العراق والذي احدث نقلة نوعية في اسلوب عمله للمدة ١٩٥٩ –١٩٦٣ .

الهوامش والمصادر :

(١) عبد الله شاتي عبهول ، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨شباط ١٩٦٣، ط١ ،دار الشؤون العامة ، بغداد ، ٢٠١٢، ص ٢٧؛ نزار علوان عبد الله الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ،٢٠٠٦ ، ص١٢٦ -١٢٧ .

(٢) عهدت وزارة المالية الى محمد حديد ، وزارة الاقتصاد الى ابراهيم كبه ، وزارة الزراعة هديب الحاج حمود ، وزارة الاعمار الى فواد الركابي . ينظر :الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية) ، العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨؛ المنار (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٢٩٤، ١٦ تموز ١٩٥٨ ؛ Bryan Robert Gibson, u .s Foreign Policy, Iraq, and the Cold War 1958-1975, A thesis submitted to the London School of Economics and Political Science Department of International History for the Degree of Doctor of Philosophy,2013, p.31

(٣) عبد العزيز محسن محمد الكعبي ، تاريخ تجارة العراق ١٩٥٨- ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ،٢٠١٣، ص ٨٣.

(٤) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨(١٤ تموز ١٩٥٨- ٧ شباط ١٩٥٩) ، ج١،ط٢، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٥ ، ص ٦٣.

(٥) كان الوفد برئاسة وزير الاقتصاد ابراهيم كبه وعضوية ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية وجواد العبوسي مدير البحوث الاقتصادية والتنمية الاقتصادية . ينظر: يحيى غني النجار وامال عبد الامير ، التنمية الاقتصادية (نظريات – مشاكل – مبادئ –سياسات)،دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ، ١٩٩١، ص ٤٩٦.

(٦) الجمهورية (جريدة) ،العدد ٤٠، ١ ايلول ١٩٥٨.

(٧) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني ، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ،١٩٦٠ص ١٧٠.

(٨) في عام ١٩٥٤الغى نوري السعيد صفقة بيع التمور العراقية الى الاتحاد السوفيتي في وقت كان العراق يبحث عن اسواق خارجية لتصدير تموره : مظفر حسين جميل ، العراق الجديد ، ط١ ، دار منيمنة ، بيروت ، ١٩٥٨، ص ٥٧؛

للتفصيل اكثر عن علاقة العراق بريطانيا تجاريا . ينظر : زهير الفتال ، التجارة ، بحث منشور في كتاب حضارة العراق ، ج ١٢ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٥، ص ١٥٢-١٧٤.

(٩) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ،ط١،منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦، ص ٣٢٠.

(١٠) مؤيد ابراهيم الونداوي ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨في ملفات الحكومة البريطانية ، ط١ ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠، ص ٣٣٠.

(١١) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ترجمة زينة جابر ادريس ،ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،٢٠٠٩، ص ٢٢٧ .

(١٢) ابراهيم كبه :ولد في بغداد ١٩١٩، عربي من الطائفة الشيعية ، طبقة الجلبيين (تاجر من منزلة رفيعة وليس من ذوي الدخل العالي بالضرورة) الملاكين من الدخل المتوسط العالي من المتاجرين بالسلع المحلية بن تاجر ،، استاذ جامعة سابق في كلية التجارة ، موظف في شركة خاصة ،عين وزير اقتصاد بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، ثم وزير الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٩، اعفى من منصبه في ١٦ شباط ١٩٦٠. حنا بطاطو ، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار) ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ،ط١ ، منشورات فرصاد ،مدينة قم ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٥.

(١٣) الوقائع العراقية ، العدد ٥ ، ٤ اب ١٩٥٨.

(١٤) رحمن مخيلف جحيو ، النظام الاداري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة واسط ،٢٠١٥، ص١٢٦-١٢٧.

(١٥) عبد العزيز محسن محمد الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢.

(١٦) للتفصيل ينظر :نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ١١٦ - ١١٩ .

(١٧) الوقائع العراقية ، العدد ٣٦ ، ٢٢، ايلول ١٩٥٨ .

(١٨) وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ،ط١ ، المكتبة العالمية ،بغداد، ١٩٨٩ ،ص ١١٤.

(١٩) الوقائع العراقية ، العدد ٧١ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٢٠) وليد محمد سعيد الا عظمي ، المصدر السابق ، ص ١٩٨؛ محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق ، ط١ ، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٨١،ص ١١٩.

[٢١] مؤيد ابراهيم الونداوي ، المصدر السابق ، ٣٢٩ .

[٢٢] عبد العزيز محسن محمد الكعبي، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

[٢٣] غصون مزهر حسين المحمداوي ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٨.

[٢٤] عبد العزيز محسن محمد الكعبي، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

[٢٥] قحطان احمد سليمان الحمداني ،السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٣.

[٢٦] ابراهيم كبه ، هذا طريق ١٤ تموز ، ط٢ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٥٤.

[٢٧] استحدثت حقيبة وزارة التجارة في العراق ٢٥/ ١٠ / ١٩٢٠، باسم وزارة التجارة والاشغال العامة عام ١٩٣٤، ثم الغيت بعد ذلك ، استحدثت وزارة الاقتصاد عام ١٩٣٩ واستمرت في العهد الجمهوري لكنها الغيت بتاريخ ١٣/٧/ ١٩٥٩، حلت محلها وزارة التجارة حتى ٧/ ١٠ / ١٩٦٣. جاسم محمد الذهبي ، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨– ١٩٨٨ دراسة توثيقية لخلفيات الوزراء ومعدلات استقرارهم ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣، ص ١٧٧ .

[٢٨] عبد اللطيف الشواف :ولد في بغداد ١٩٢٦، اكمل دراسة الحقوق ، عين قاضيا في البصرة للمدة ١٩٥٠– ١٩٥٩، شغل منصب رئيس مجلس تجارة الحبوب ومديرا لجمعية التمور العراقية ، عمل مستشار قانوني في الشؤون النفطية ،شارك في مفاوضات حول النفط مع الشركات الاجنبية ،ساهم في تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية ،نصب وزير للتجارة عام ١٩٥٩– ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، توفي في القاهرة سنة ١٩٩٦. ينظر: عبد اللطيف الشواف ، عبد الكريم قاسم وعراقيون اخرون وذكريلت وانطباعات ، ط١ ، دار الوراق للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ –٢٠ .

[٢٩] الاسواق التجارية (مجلة) ، العدد ٣٠٦ ، ٣ كانون الثاني ١٩٥٩، ص ١ .

[٣٠] :منها :(اليشماغ ، اثاث الخشبي ، الابواب والنوافذ الحديد ،سيارات الركوب ،الاحذية ، البيجامات ، البطانيات ، الاسمنت ، الشخاط ، الصابون ، التبغ ، السكاير ، المشروبات الكحولية الاجنبية ، المسامير ٠٠٠٠٠٠). للتفصيل اكثر : ينظر بيان لجنة التمويل رقم (١) لسنة ١٩٥٩ . ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ٥٤–٥٦ .

(٣١) منها (الاقمشة الصوفية والحريرية ، الاربطة ، البسكويت ، الات التسجيل ، الاسطوانات ، البطانيات الحريرية والقطنية ، الثلاجات ، الجواريب ، مواد التجميل ، الساعات ، السجاد ، ٠٠٠٠٠٠٠) . ينظر : الوقائع العراقية ، العدد ١٣٨ ، ٩ اذار ١٩٥٩ .

(٣٢) ينظر منهاج الاستيراد العام :التجارة (مجلة) ، العدد ٤ ، كانون الاول ١٩٧١، ص ١٥ .

(٣٣) عبد الوهاب حمدي النجار ، حماية الصناعة المحلية في العراق ، اتحاد الصناعات العراقي (مجلة) ، العدد ٣ ، بغداد ، ١٩٦٦، ص ٢٧ – ٢٨ .

(٣٤) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ٣٢٢.

(٣٥) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.

(٣٦) احمد حبيب رسول ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥، ص ٤٠ ؛ عبد الوهاب حمدي ، المصدر السابق ، ص ٥٩.

(٣٧) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزرات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨(٨شباط ١٩٥٩– ١٣ تموز ١٩٥٩) ط٢، ،ج٢ ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٤٨٤.

(٣٨) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الاول ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٠ ، قانون رقم ٢١ .المادة الاولى ، ص ٩٧.

(٣٩) المصدر نفسه ،المادة الثانية .

(٤٠) المصدر نفسه ، المادة الرابعة ، ص٩٨ .

(٤١) المصدر نفسه ، المادة الثالثة ، ص ٩٧–٩٨.

(٤٢) المصدر نفسه ، المادة الخامسة ، ص ٩٨. ؛ هادي رشيد الجاوشلي ، مبادى الادارة العامة في الجمهورية العراقية ، ط١ ، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦٢، ص ١٧٧– ١٧٨ .

(٤٣) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩، ، المادة السادسة ، ص٩٨–٩٩.

(٤٤) المصدر نفسه ، المادة السابعة ، ص ٩٩.

(٤٥) المصدر نفسه ، المادة الثامنة ، ص ٩٩.

(٤٦) خالد العاني ،دليل العراق التجاري الجديد ، العدد الثالث ، بغداد ، ١٩٦٣، ص ٥٧ .

(٤٧) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩ ، ،المادة التاسعة ، ص ٩٩– ١٠٠.

(٤٨) المصدر نفسه ، المادة العاشرة ، ص ١٠٠.

(٤٩) . الوقائع العراقية ، العدد ١٣١، ٢٢شباط ١٩٥٩ .

(٥٠) خالد العاني ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

(٥١) ممتاز العمري (ولد بالموصل عام ١٩١٣ ، تخرج من معهد الحقوق في الجامعة السورية عام ١٩٣٦ ، تقلد عدة وظائف ادارية هامة في مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ، عين بعدها مديرا عاما لوزارة الداخلية عام ١٩٥٥، في العهد الجمهوري الاول عين مديرا عاما لمصلحة المعارض . ينظر :محمود فهمي درويش واخرون ، دليل الجمهورية لسنة ١٩٦٠ دارة معارف ،.....، ط١، مطبعة التمدن ،بغداد، ١٩٦١، ص ٧٤٣؛ وزارة الداخلية ، مديرية الداخلية العامة ، جداول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٢ ، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد ، ١٩٦٢، ص ٦١.

(٥٢) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ، مطبعة الرابطة ، بغداد ،١٩٦١،ص ١٩٧ .

(٥٣) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦٢، ص ٣٢٠.

(٥٤) في ٨ شباط ١٩٦٤ اقيم معرض بغداد الدولي لمدة شهر بمشاركة عدد من الدول العربية وهي : (الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية ،ودولة الكويت ،المملكة المغربية ،الجمهورية اللبنانية)، ساهمت فيه ٨٣ مؤسسة عراقية واجنبية من بينها ٧٠ شركة عراقية و١٣ وكالة اجنبية ،فضلا عن المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية المتمثلة بالقطاع العام الذي برزت فيه وزارة الصناعة العراقية. اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس ، دار الجمهورية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٦٤، ص ٦٤.

(٥٥) المصدر نفسه ، ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، ص ٣١٩.

(٥٦) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (١٩٦٠) ،ط٢ ، ج٤ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٥،ص ٣٠٠.

(٥٧) الحياة (جريدة) ، العدد ٤٩٦٠، ١٩ حزيران ١٩٦٢.

(٥٨) الايام (جريدة) ، العدد ٧٦٦١ ، ٢٠ تموز ١٩٦٢.

(٥٩) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس ، ص ٦٤.

(٦٠) المصدر نفسه ، ثورة في عامها الثالث ، ص ١٩٧-١٩٨.

(٦١) المصدر نفسه ، ص ١٩٥- ١٩٨؛ نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد

الحربي ، تاريخ الوزرات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٤ ، ، ص ٤١٤.

(٦٢) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ، ص ١٩٩.

(٦٣) العهد الجديد (الجريدة) ، العدد ٢١٩، ٨ ايلول ١٩٦١.

(٦٤) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، ص ٣١٨- ٣١٩.

(٦٥) المصدر نفسه ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ، ص ١٩٥.

(٦٦) التداعيات التي مني بها الشيوعيون في العراق بعد احداث كركوك وفقدان عبد الكريم قاسم للأسناد والدعم الداخلي تجاه الضغوط الغربية ودعوات جمال عبد الناصر الوحدوية واهتزاز المكانة التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي في كل من العراق والجمهورية العربية المتحدة . ينظر: نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزرات العراقية ، ج٤، ص ٢٠٦- ٢٠٧.

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠.

(٦٨) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزرات العراقية (١٤-١٥مايس ١٩٦١- ٨شباط ١٩٦٣) ط٢، ج٥، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٢١- ٤٢٢.

(٦٩) خالد العاني ، المصدر السابق ، ص ٦٣.

(٧٠) الوقائع العراقية ، العدد ١٦٦، ٧ ايار ١٩٥٩.

(٧١) الوقائع العراقية ، العدد ٢١٠ ، ١٦ اب ١٩٥٩ .

(٧٢) سرمد سعد يوسف و رحمن مخيلف جحيو ، الهيكل الاداري (الوزاري) المستحدث في العراق عام ١٩٥٩، مجلة لارك ، العدد ٣٠، ج٢ ، ١ تموز ٢٠١٨، كلية الآداب ، جامعة واسط ، ص ٢٢٥- ٢٢٦؛ Rodney Wilson, Western, Soviet and Egyptian Influences on Iraq's Development Planning, in Tim Viblock (Ed.), Iraq: The contemporary state. , London, 1982 ,P.227..

(٧٣) ارتبط العراق بالنظام النقدي البريطاني بموجب القانون ٤٤ لسنة ١٩٣١ ، فاصبح عضوا في الكتلة الاسترلينية ، التزم بشكل كامل بقوانينها ومبادئها التي خولت بريطانيا حق الوساطة في التمويل بين العراق والبلدان الاخرى ، واستثمار غطاء العملة العراقية في بريطانيا ، في عام ١٩٣٩ الغيت الكتلة الاسترلينية وشكلت بدلا عنها المنطقة الاسترلينية التي اقتصرت على بريطانيا والدول الخاضعة لها سياسيا كالعراق ومصر ، اصبح تحويل الجنيه

الاسترليني الى عملات الدول الاعضاء في المنطقة حصرا . ينظر: حنين سالم حمادي التميمي ، الخطاب السياسي للزعيم عبد الكريم قاسم للمدة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٨ ، ص ٢٣٨ –٢٤٢.

(٧٤) محمود محمد الجيب ، اقتصاديات العراق دراسة تحليلية ، ط١ ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٥٧.

(٧٥) ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ٦٣ – ٦٤ ؛ صلاح عريبي عباس ، غرفة تجارة الموصل دراسة اقتصادية – ثقافية – سياسية ، ط١ ، دار غيدا للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٣١ .

(٧٦) الوقائع العراقية ،العدد ٢٧١، ١٥ كانون الاول ١٩٥٩.

(٧٧) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩، القسم الاول، قانون ١٧٣، المادة الثانية ، ص ٨٤٣.

(٧٨) المصدر نفسه ، المادة الثالثة ، ص٨٤٢–٨٤٣.

(٧٩) المصدر نفسه ، المادة الخامسة ، ص ٨٤٤ ؛ نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٣ (١٢ تموز ١٩٥٩ – ٣١ كانون الاول ١٩٥٩)،ج٣ ، ط٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص ٣٥٩ –٣٦١ .

(٨٠) حسين عبد العال :(من مواليد ١٩٢٠ ، التحق في خدمة الحكومة سنة ١٩٤٣ ، عين في العهد الجمهوري مدير عام مصلحة المبيعات الحكومية . ينظر : وزارة الداخلية ، مديرية الداخلية العامة ، جداول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦١، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد ، ١٩٦١، ص ٤٤ .

(٨١) ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩ ، القسم الاول ، المادة السادسة ، ص ٨٤٤– ٨٤٥.

(٨٢) المصدر نفسه ، المادة الثامنة ، ص ٨٤٥ .

(٨٣) المصدر نفسه ، المادة التاسعة ، ص ٨٤٥.

(٨٤) د٠ك ٠ و ، وزارة المالية ، تسلسل الملف ٧٧٣/ ٤٢١١٠١، الوثيقة ٨٢، ص ٢.

(٨٥) ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

(٨٦) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، ص ٣٢٢.

(٨٧) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني ، ص ١٧٧.

[٨٨] اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث ، ص ٢٧٥ .

[٨٩] محمود فهمي درويش واخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٥٤.

[٩٠] اللجنة العليا ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها الرابع ، ص ٣٢٤– ٣٢٥ .

[٩١] نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٥ ، ص ٥١٠.

[٩٢] صلاح عريبي عباس ، غرفة تجارة الموصل :دراسة اقتصادية ، ثقافية ، سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٠، ص ١٣١– ١٣٢.

[٩٣] ناظم الزهاوي (ولد في بغداد ١٩١٠ ، تخرج في كلية الحقوق ١٩٣٤ ، تولى عدة وظائف ثم استقال منها ١٩٤٦ ، بعد سنتين عاد الى الوظيفة فعين مديرا عاما للأموال المستوردة ، نقل الى المالية بوظيفة مفتش مالي ١٩٥٢ ، تقلد عدة مناصب اقتصادية وتجارية ، شغل منصب محافظ البنك المركزي سنة ١٩٦٠ ، عين في ١٥ تشرين الثاني من نفس السنة وزيرا للتجارة خلفا لعبد اللطيف الشواف الذي عين محافظا للبنك المركزي . نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٤ ، ص ٣٩٧– ٣٩٨.

[٩٤] اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ، ثورة ١٤ تموز في عامها السادس ، ص ٢٨ .

[٩٥] صوت الاحرار (جريدة)، العدد ١٢٧٦، ٤كانون الثاني ١٩٦٣.

[٩٦] صوت الاحرار(جريدة) ، العدد ١٢٧٨، ٨ كانون الثاني ١٩٦٣.

[٩٧] حسن العلوي ، عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ، ط١ ، مطبعة سبحان ، د٠ن ،٢٠٠٥، ص ٢٢.

[٩٨] ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .